الفصل الأول

الإطار التنظيمي

مقدمة:

عانت البشرية في فترات متعاقبة –ليست بالقليلة– من تاريخ الإنسانية حتى تخلص لها حريتها في التعبير، وواجهت في سبيل هذه الحرية حروبًا عدة ضد النُظم الديكتاتورية والقمعية والاستبدادية حتى تحققت لها المكاسب التي كانت تصبو إليها، ولذا حرصت دساتير العالم على النص على حرية التعبير وجعلها من المبادئ الدستورية التي تم التأكيد عليها وضمان احترامها بنصوص دستورية واضحة لا لبس فيها ولا غموض، مؤكدة على أن حرية التعبير التي كفلها الدستور هي الأصل، وأن هذه الحرية لا يجوز تعطيل مضمونها ولا تقييدها بأغلال تعوق ممارستها، كما قررت أنه لا يجوز للسلطة العامة فرض وصاية على مضمونها، تحقيقًا لهدفها في ظهور الحقيقة من خلالها واضحة جلية، فلا يشوب الباطل أيًا من عناصرها، ولا يعتريها بهتان يطال مضمونها. وتأكيدًا على الطابع الدستوري لهذه الحرية نصت المادة (30) من الدستور الخاص بدولة الإمارات العربية المتحدة على أن: "حرية الرأي والتعبير بالقول والكتابة، ...."؛ حيث تُعد حرية الرأي والتعبير أحد الحقوق الرئيسية للإنسان، وللأهمية البالغة لهذا الحق للفرد والدولة معًا، فقد أكدت عليه المواثيق العالمية، كما وضعت له معايير محددة للعمل به، وترتبط حرية الرأي والتعبير بحريات وحقوق أخرى، منها ما يُعد من مظاهرها ووسائل ممارستها، ومنها ما هو لازم لها ويعتمد عليها، حيث إنه ليس من المتصور ممارسة حرية الرأي والتعبير بدون ممارسة الحق في حرية الوصول إلى المعلومات، أو الاطلاع على وسائل الإعلام سواء مطبوع أو مقروء أو مسموع أو إلكتروني، أو الحق في التجمع السلمي.

وفي السياق ذاته، تعد حرية الحديث صورة من صور حرية التعبير، وقد أدت تلك الحرية إلى انتشار الأنباء بسهولة ويسر إلى الملايين في كل مكان، وساعد التطور التكنولوجي لوسائل الإعلام

والاتصال مثل الإذاعة والتلفزيون والإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي على سهولة نشر المعلومات بطريقة فعالة في لحظات، وهذا النشر إذ يسهم في نشر الأنباء يتعرض أيضًا لكثيرٍ من الموضوعات سواء ما يتعلق بالنشاط العام للأشخاص أو بنشاطهم الخاص أو بالأحداث الاجتماعية، ولا يقتصر النشر على ذكر الأنباء بل يمتد إلى التعليق وإبداء الرأي سواء تعلق بهذا الموضوع أو هؤلاء الأشخاص.

وحين يشرع الإنسان في بث أفكاره أو مختلف صنوف المعلومات والآراء لغيره، فهو يستخدم حقه في ممارسة حرية الرأي والتعبير بأسلوب من الأساليب المتاحة التي يريدها ودون وضع أي اعتبار للحدود الجغرافية، ويتم ذلك بطرق عدة، سواء شفاهةً أو بطريقة مكتوبة أو مطبوعة، أو بطريقة مسموعة أو مرئية أو من خلال الصحف الإلكترونية أو مجموعات المراسلة والمنتديات الإلكترونية أو ما إلى ذلك من الأدوات والآلات التي تستخدم في بث المعلومات ونشرها، مما يستلزم ضرورة كفالة حرية الاتصال كأحد حقوق الإنسان الرئيسية والضرورية، من أجل ممارسة الحق في حرية الرأي والتعبير وسهولة تدفق المعلومات والأفكار وإرسالها واستقبالها.

ونلاحظ أن المادة (30) من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة السالفة الذكر قد أوضحت أن ممارسة الحق من خلال حرية الرأي والتعبير يجب أن تتم داخل نطاق القانون، أي أن هذه الحرية ليست مُطلقة، وذلك لتحقيق أهداف وغايات معينة، كالآتي:

1- مراعاة حقوق الغير وسمعتهم، ويفرض هذا المبدأ مراعاة حقوق الغير، ويأتي في ممارسة حقوق الإنسان الرئيسية فيما تعارف على تسميته مبدأ حظر سوء استخدام الحقوق الخاصة، وحول حرية الرأي والتعبير فيُعد الهدف الرئيسي من ممارستها هو تكوين رأي عام، وإمداده بالمعلومات الحقيقية، والابتعاد كل البُعد عن التعرض لسمعة الآخرين وسبهم وإذاعة الأخبار الكاذبة التي تؤدي إلى زعزعة

أمن واستقرار المجتمع. وهو ما نصت عليه المادة (217) من القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة رقم (31) لسنة 2021 بإصدار قانون الجرائم والعقوبات.

2- الحفاظ على الأمن القومي والنظام العام والآداب العامة والصحة العامة، وتتشابه جميعها في أنها مفاهيم نسبية ومرنة، حيث تتبدل وتتطور بحسب ما يصل إليه المجتمع من تطور وحضارة وقيم دينية وثقافة وتقاليد. وفي هذا السياق، وفق ما نصت عليه المادة (29) من قانون اتحادي رقم (34) لسنة 2021 بشأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية بدولة الإمارات العربية المتحدة.

ويعني مفهوم "الأمن القومي" أمان واستقرار الجماعة والتدابير التي تتخذها الدولة من أجل الحفاظ على الأراضي والاستقلال الوطني ضد أي خطر من الخارج، أو ضد أي أنشطة هدامة تؤثر في وجود الدولة ذاتها، وذلك وضعًا في الاعتبار أن حرية الرأي والتعبير لا تُعد من مهددات الأمن القومي إلا إذا تم التأكد من وجود علاقة مباشرة بين التعبير عن الرأي وتوقع أو وقوع العنف، سواء من الداخل أو الخارج، كما أن مفهوم الأمن القومي أصبح يتعدى المفهوم العسكري للخطر، ويرتبط بالرفاهية الاقتصادية، وأصبح يتعدى للدولة أو لعدة دول، وتأمين مصالحها في مواجهة أي أخطار تهددها سواء من الداخل أو الخارج. وهذا ما تؤكده المادة (190) من قانون العقوبات الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة التي نصت علي: " يعاقب بالإعدام أو السجن المؤبد كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو أدار أو انضم أو التحق بأي جمعية أو هيئة أو منظمة أو تنظيم أو جماعة أو عصابة أو فرع لإحداها أياً كانت تسميتها أو شكلها تهدف أو تسعى أو من شأن نشاطها الإخلال بأمن الدولة أو مصالحها. ويعاقب بذات العقوبة كل من تعاون مع إحدى الجمعيات أو الهيئات أو المنظمات أو التنظيمات المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة بأية صورة أو أمدها بمعونات مالية أو مادية مع علمه بأغراضها".

ويتعلق مصطلح "النظام العام"، بكيان المجتمع الداخلي، ويعرف بأنه: مجموعة الأُسس التي يقوم عليها كيان الجماعة سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو خلقية، ومن الجدير بالذكر أن ما يعد من النظام العام في دولة ما، قد لا يعني كذلك في دولة أخرى، وما كان من النظام العام في فترة ما، قد لا يُعد كذلك في فترة أخرى، وهو ما نصت عليه المادة (215) من قانون الجرائم والعقوبات الاتحادي الصادر عام 2021 حيث نصت علي "يعاقب بالسجن المؤقت كل من استعمل أية وسيلة من وسائل الاتصال أو وسائل تقنية المعلومات أو أية وسيلة أخرى في نشر معلومات أو أخبار أو التحريض على أفعال من شأنها تعريض أمن الدولة للخطر أو المساس بالنظام العام".

وحمايةً لهيبة ومكانة الدولة، وهو ما نصت عليه المادة (52) من من قانون اتحادي رقم (34) لسنة 2021 بشأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية بدولة الإمارات العربية المتحدة، والتي نصت علي "1.يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة والغرامة التي لا تقل عن (100,000) مائة ألف درهم ، كل من استخدام الشبكة المعلوماتية أو وسيلة من وسائل تقنية المعلومات لإذاعة أو نشر أو إعادة نشر أو تداول أو إعادة تداول أخبار أو بيانات زائفة أو تقارير أو إشاعات كاذبة أو مغرضة أو مضللة أو مغلوطة أو تخالف ما تم الإعلان عنه رسمياً، أو بث أي دعايات مثيرة من شأنها تأليب الرأي العام أو إثارته أو تكدير الأمن العام أو إلقاء الرعب بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة أو بالاقتصاد الوطني أو بالنظام العام أو بالصحة العامة .2.وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن (2) سنتين والغرامة التي لا تقل عن (200,000) مائتي ألف درهم إذا ترتب على أي من الأفعال المذكورة بالبند (1) من هذه المادة تأليب الرأي العام أو إثارته ضد إحدى سلطات الدولة أو مؤسساتها أو إذا ارتكبت بزمن الأوبئة والأزمات والطوارئ أو الكوارث"، حيث يتضح لنا أن الدستور الإماراتي قد أقر حرية الرأي والتعبير في حدود القانون، ووضع لها ضوابط تتمثل في عدم الاعتداء على حريات الآخرين أو سمعتهم،

وقد أكد أيضًا على ذلك قانون العقوبات الاتحادي الإماراتي، وكذلك القانون الاتحادي المرقم (34) لعام 2021 بشأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية، فقد تم سن العديد من العقوبات الرادعة لمن يقوم بالاعتداء على حقوق الآخرين أو السخرية أو الإضرار بسمعة أو هيبة الدولة.

خلفية الدراسة:

إن البشر جميعًا ولدوا متساوين في كرامتهم وحريتهم، وحقوقهم وإنسانيتهم، فكلهم بنو آدم، وآدم من تراب، والله الذي خلقهم واحد، فلا فرق بينهم إلا بالتقوى، والحرية حق من حقوق الإنسان، وقد منحها الله للبشر جميعًا تكريمًا لهم، وتعزيزًا لإنسانيتهم، على أن تُمارس هذه الحرية ضمن حدود الشرائع السماوية، وقد أقرت الشريعة الإسلامية بحق الإنسان في الحرية في آياتٍ كثيرة، ومن بين الحريات التي منحتها له كحق من حقوقه: الحق في حرية المعتقد، والحق في الحرية وعدم الاستعباد، والحق في حرية إبداء الرأي، والحق في حرية التنقل، وغيرها من الحريات' لقد أقرت الشريعة الإسلامية بمبدأ حرية المعتقد، وتركت للإنسان حرية اختيار الدين الذي يريد اعتناقه بقناعة ومحبة وإرادة كاملة، وليس بالإكراه[1].

فقد قال الحق سبحانه وتعالى في كتابه الكريم: ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّۚ فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَاۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ٢٥٦﴾ [2]، وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَأٓمَنَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ كُلُّهُمۡ جَمِيعًاۚ أَفَأَنتَ تُكۡرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤۡمِنِينَ ٩٩﴾ [3]، **كما** قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَقُلِ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكُمۡۖ فَمَن شَآءَ فَلۡيُؤۡمِن وَمَن شَآءَ فَلۡيَكۡفُرۡۚ ٢٩﴾ [4].

(1) الخطيب. سعدي محمد. (2009). *حقوق الإنسان بين التشريع والتطبيق*. لبنان. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية. ص93.

(2) سورة البقرة. 2: 256.

(3) سورة يونس. 10: 99.

(4) سورة الكهف. 18: 29.

إن كل هذه الآيات القرآنية الكريمة، تؤكد على حرية المعتقد؛ فالإيمان بالله ينبغي أن يكون نابعًا من قناعة شخصية، ومترسخًا في الروح والفكر، حتى يكون إيمانًا حقيقيًا، فتصفو النفس البشرية به، ويزداد خيرها وتقواها، ويصبح المؤمن إنسانًا متمتعًا بكامل الإنسانية، والرحمة والضمير والعقلانية، والحكمة [5].

إن الله عز وجل خلق الإنسان حرًا، فهذه الحرية هي حق طبيعي له، لا يجوز لأحد أن يحرمه منها، عبر استعباده أو استرقاقه. فكل البشر أحرار، وهم متساوون في الحرية، ولا يجوز استعباد أي أحدٍ منهم. ولذلك، حرّمت الشريعة الإسلامية الاستعباد أو الاسترقاق، ودعت إلى تحرير كل عبد تم استرقاقه، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ﴾ [6]، فهذه الآية القرآنية الكريمة تبين لنا أن الإنسان هو أخو الإنسان في النفس البشرية، وله ذات الحقوق، وعلى رأسها الحق في الحرية والكرامة.

إن قدرة الإنسان الطبيعية على النطق والتفكير، تدل على أن للإنسان حقًا طبيعيًا في حرية الكلام والتعبير عن فكره أو رأيه، ضمن حدود المحافظة على الآداب، والأخلاق العامة، وحقوق وحريات الآخرين. وتدخل الآداب العامة ضمن أهداف الضبط الإداري، ويتعين حماية الأخلاق والقيم، التي تؤدي مخالفتها أو الاعتداء عليها إلى الإخلال بالنظام العام، وبالمظهر المعنوي والنفسي والأخلاقي، الذي يصعب ترجمته إلى أعمال مادية. ومن الأمثلة على ذلك عرض الأفلام السينمائية المخالفة للآداب والأخلاق العامة، وعرض المطبوعات المنافية للأخلاق والمثيرة للغرائز والفضائح، كل ذلك يدخل ضمن الإخلال بالآداب العامة والنظام العام. وقد أقرت الشريعة الإسلامية حق كل إنسان في حرية التعبير عن رأيه، على أن لا يمسّ بحقوق الآخرين، وأن لا تؤدي حريته في إبداء الرأي إلى افتعال الفتن أو المشاكل بين الناس. ومن

(5) الخطيب. سعدي محمد. (2009). *حقوق الإنسان بين التشريع والتطبيق*. ص66.

(6) سورة الأنعام. 6: 98.

ثم أوجبت هذه الشريعة الكريمة، أن يستخدم الإنسان حريته في الكلام والتعبير عن الرأي، من أجل إحقاق الحق والعدل والخير للجميع، وأن تكون الطرق التي يعبِّر فيها عن رأيه سليمة [7].

وفي سياق التطور المستمر لوسائل التواصل الاجتماعي وما استتبعه من ذيوع استخدامها بين الأفراد، برزت على السطح حقوق يحميها القانون، منها ما يتعلق مباشرةً بالمصلحة العامة كأسرار الدفاع، أو ما يمس الحياء العام أو الآداب العامة، ومنها ما يتعلق بالأشخاص ذاتهم كأسرارهم الشخصية، وحياتهم الخاصة، وسمعتهم واعتبارهم، وهي حقوق أقرت جميع القواعد الدستورية بحرمة خاصة لها، وتكفلت القوانين بحمايتها. ومن هنا تبرز حتمية الموازنة القانونية بين كفالة الحقوق والحريات وحماية المصالح القانونية المعتبرة المهددة للاستخدام غير المشروع لهذه الوسائل، إذ كما تكفَّل المشرع بإقرار حرية الرأي والتعبير وضمن عدم المساس بهما، فقد تكفَّل أيضًا بتجريم كل صور المساس بالمصالح المعتبرة للأفراد والتي تخرج عن إطار غايات حرية الراي والتعبير، وتتعرض لحرمة الحياة الخاصة للآخرين أو سمعتهم وشرفهم واعتبارهم، ومن أمثلة ذلك تجريم نشر الأخبار الكاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

ولعل المبادئ السابقة هي التي حرص القضاء الإماراتي على كفالتها وإقرارها من خلال أحكامه المتعددة، ومنها ما جاء في حكم محكمة تمييز دبي حيث قضت بأن: "النص في المادة (30) من الدستور مفاده أن كل شخص يمكنه أن يتحدث وأن يكتب وأن يطبع وأن ينشر بكل حرية ما يفكر فيه – إلا أن يسيء استعمال هذه الحرية في الحالات التي حددها القانون – ومنها ما نص عليه قانون الجرائم والعقوبات الإماراتي في المادتين رقمي (188) ، (189) من معاقبة كل من يسند إلى غيره بإحدى طرق العلانية – ومنها النشر في إحدى الصحف واقعة من شأنها أن تجعله محلًا للعقاب أو الازدراء، وفي

(7) كرم. غازي. (2013). *القانون الإداري*. الإمارات: الآفاق المشرقة ناشرون. ص170.

المادة (425) منه من معاقبة كل من يرمي غيره بإحدى طرق العلانية، ومنها النشر في إحدى الصحف بما يخدش شرفه أو اعتباره دون أن يتضمن ذلك إسناد واقعة معينة.

ولا شك أن قيمة النص على حرية التعبير في الدستور تتوقف على الضمانات التي يقررها لتحقيقها من ناحية، وعلى أسلوب ممارسة هذه الحريات من ناحيةٍ أخرى، فإذا لم تتوافر الضمانات الكاملة لممارسة هذه الحرية في الدستور والقوانين التي تفصل تنظيم الحرية، تحولت الحرية إلى مسألة نظرية لا قيمة لها، كما أنه مهما كانت الضمانات، فإن الممارسة تتوقف عليها القيمة الكاملة للمبادئ النظرية، والممارسة تنبع من إيمان الأجهزة والأفراد بقيمة المبادئ النظرية التي يقررها الدستور والقانون أو عدم اعترافه بها، فإذا لم يكن أحد الأطراف مؤمنًا بقيمة هذه المبادئ، تحين الفرصة للخروج عليها أو تفسيرها بما يتفق مع ما يراه ضروريًا لقيام النظام والأمن، مع المبالغة الشديدة في ذلك على حساب الحرية[8].

وقد أبرزت ثورة المعلومات نظامًا حديثًا هو النظام المعلوماتي، الذي بناءً عليه ظهر المجتمع المعلوماتي الذي يرتكز على تقنيات الاتصال بأنواعها بصفة عامة، ويرتكز على المعالجة الآلية للمعلومات بصفة خاصة، وكذلك أصبح المستقبل يتلقى كمًّا هائلًا من البيانات والمعلومات، التي تجاوزت حدود المكان، واختزلت عنصر الزمان. وتُدار هذه المعلومات والبيانات إما عن طريق المواقع الحكومية، أو الشخصية، حيث تهتم بجميع أمور الحياة المختلفة، كما تهتم بتنظيم الأعمال، وإنجاز التواصل، ويُعد ذلك الجانب الإيجابي للثورة المعلوماتية وتقنية الاتصالات.

وحيث إنه من الطبيعي أن يصاحب هذه الثورة المعلوماتية المفيدة وجه آخر يتمثل في الجانب السلبي، من خلال استغلال المعلومات في ارتكاب جرائم لم تكن معهودة من قبل، هي "الجرائم

(8) المسلمي. إبراهيم عبد الله (2004). *التشريعات الإعلامية قراءة نقدية للأسس الدستورية والقانونية التي تحكم أداء وسائل الإعلام*. مصر. القاهرة: دار الفكر العربي. ص28.

الإلكترونية" ومنها جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حيث أضحت خطرًا يتهدد به الأفراد والجماعات، بل والدول في كافة الأنحاء.

وتعد الجريمة الإلكترونية بوجه عام وجريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي بوجه خاص في الوقت الراهن هي أكبر تحد يواجه رجال القانون في العالم أجمع؛ نظرًا لأن تلك الجريمة مرتبطة بالتطور التكنولوجي الهائل الذي تشهده علوم الكمبيوتر في الآونة الأخيرة، كذلك يختلف المجرم المعلوماتي عن المجرم التقليدي من ناحية قدرات الذكاء والاحتيال التي تتطلب قدرات موازية ومماثلة لدى القائمين على وضع القوانين والتشريعات الخاصة بمكافحة الجريمة الإلكترونية ومعاقبة مرتكبيها.

ومن المعروف أن لكل مجتمع نظامه الثقافي الخاص به، والمجتمع العربي مثله مثل بقية المجتمعات الأخرى في العالم، له نظام ثقافي يشتمل على عناصر متعددة، منها المعرفة، والأخلاق، والعادات، والتقاليد، والأعراف، والمعتقدات. غير أن هذا النظام يتسم بالطابع التقليدي وسيادة النظام القبلي في أقطار عربية عديدة. فالنظام القبلي في بيئة صحراء الوطن العربي تحكمه وتنظمه الأعراف والعادات والتقاليد. فالاحترام والتقدير والالتزام الملحوظ للنظام القبلي من قبل أفراد القبيلة يفوق ذلك الذي نراه للقوانين الوضعية في البيئات الحضرية العربية. ومرد ذلك إلى أن التزام الفرد البدوي بالعادات القبلية ينبثق من قناعاته، ليصل إلى حد التعصب إلى جميع العادات والتقاليد التي اتفق عليها ضمير القبيلة الجمعي. غير أن العلاقات بين القبائل كانت في بعض الأوقات علاقات حرب، إما تنافسًا على الموارد الرعوية أو المياه، أو ثأرًا لكرامة [9].

(9) الفرحان، يحيى، عبد الفتاح لطفي، موسى سمحة. (2009). *البيئة والموارد والسكان في الوطن العربي*. مصر. القاهرة. الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات. ص127.

مشكلة الدراسة:

مع تطور الحياة الإنسانية، وتقدم وسائل وأدوات تكنولوجيا الاتصالات، وظهور الإنترنت وشيوع استخدامه في الحياة العامة بين الناس، ازداد عمق الممارسة الواقعية للحق في حرية الرأي والتعبير على المستوى الواقعي سواء من جانب الأفراد أو الجماعات. وإذا كان الإنترنت في زماننا هذا قد شكل وسيلة ناجحة في التواصل الفعَّال بين مختلف البشر في شتى أرجاء المعمورة إلا أنها نعمة وفتنة في آنٍ واحد.

وتظهر مشكلة الدراسة عند الموازنة مع الإمكانات التي تحققها شبكة "الإنترنت" والمتمثلة في البحث الإلكتروني والأخبار الآنية وشبكات التواصل الاجتماعي والتسوق عبر الإنترنت، إذ توجد طائفة من الأخطار المستجدة المتمثلة في نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وهذا غيض من فيض من الأخطار التي ربما لم يظهر أغلبها بعد.

ومن المعلوم أن الإنترنت يصنع عالماً افتراضيًا يمكن أن يفضي إلى نتائج حقيقية بالنسبة لحياة الناس، ولا شك أن من شأن هذه الظاهرة الحديثة إيجاد تحديات عدة بالنسبة للآباء والمدارس وصانعي السياسات الذين لا يريدون التخلف عن اللحاق بركب الوسائل التكنولوجية الحديثة سريعة التطور، وذلك في محاولة من جانبهم لكفالة أوجه الحماية الكافية لكافة فئات المجتمع المعرضة لأخطار هذه الوسائل التكنولوجية الحديثة، بيد أن التحدي الأهم في هذا السياق هو كيفية إقامة موازنة معقولة وعادلة بين أوجه الحماية الجنائية في مواجهة الحريات التي لا تقل أهمية مثل حرية الحديث وحرية التعبير وحرية الفكر.

وتتلخص مشكلة الدراسة في عدة نقاط أساسية، تتمثل فيما يلي:

1- احتياج القانون الإماراتي الجديد لنشر الشائعات والجرائم الالكترونية رقم 34 لسنة 2021 لبعض التعديلات في سياسة التجريم والعقاب، خصوصاً وأن القانون الجديد يعالج اشكالية غابت سنوات عن المشرعين القانونيين.

2- الخلاف الفقهي الناتج عن تعارض المواجهة الجنائية للشائعات والاخبار الكاذبة مع مقتضيات وضمان احترام حرية الرأي والتعبير التي تمثل نصوص التجريم والعقاب على مضمون نشر الأخبار الكاذبة قيدًا قانونيًا صارمًا عليها.

3- كما أنه يُثار التساؤل حول مدى كفاية نصوص التجريم الخاصة المستحدثة الواردة بالقانون في علاج هذه الظاهرة في جوانبها المختلفة، بما يسمح بوجود مقاربة قانونية تحمل في طياتها عناصر ذاتيتها الخاصة القائمة على تحديد تشريعي دقيق لمضمون جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وصور هذه الجريمة، ونطاق التجريم وحدوده وضوابطه، وما يترتب عليه من آثار خاصة بالجزاء الجنائي المقرر عنها، سواء تمثل في عقوبات جنائية خالصة أو جمعت معها بعضًا من التدابير غير الجنائية الكفيلة بتحقيق فعالية المواجهة بما يضمن الالتزام القانوني بعدم نشر الأخبار الكاذبة عند استخدام الخدمات التي توفرها شبكة الإنترنت، وعلى وجه الخصوص بالنسبة لوسائل التواصل الاجتماعي.

أسئلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي: **كيف يمكن مواجهة جريمة نشر الأخبار الكاذبة جنائيًا عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي بدولة الإمارات العربية المتحدة؟ ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية، على النحو الآتي:**

1. كيف تطورت شبكات التواصل الاجتماعي وما مفهومها؟
2. كيف يمكن إحداث الموازنة بين إيجابيات وسلبيات شبكات التواصل الاجتماعي لتحقيق أعلى استفادة منها للدولة والمجتمع؟
3. ماذا تعني جريمة نشر الأخبار الكاذبة بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي؟
4. ما هو مضمون مخاطر جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي؟
5. ما هي أركان جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي؟
6. كيف يمكن الاستفادة من الدليل الجنائي الرقمي في إثبات جريمة نشر الأخبار الكاذبة بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي؟
7. ما أهم الحلول القانونية والأمنية والمجتمعية والاعلامية لمكافحة جريمة نشر الأخبار الكاذبة بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي؟

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدف أساسي يتمثل في التعرف على **المواجهة الجنائية لجريمة الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي من خلال دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة**، وينبثق من الهدف الأساسي للدراسة الأهداف الفرعية التالية:

1- التعرف على ماهية شبكات التواصل الاجتماعي، من خلال عرض مفهومها ونشأتها وتطورها، وبيان أنواعها، والوقوف على أهم سلبياتها وإيجابياتها، وكيفية تعظيم الاستفادة منها لصالح الفرد والمجتمع.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

2- الكشف عن مخاطر شبكات التواصل الاجتماعي، عن طريق تفنيد هذه المخاطر، والوقوف عليها، ومحاولة الكشف عن الأسباب التي تؤدي إلى هذه المخاطر، والتعرف على كيفية التغلب عليها، من منظور شرعي وقانوني.

3- بيان مفهوم جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، من خلال التعريفات التشريعية وكذلك التعريفات الفقهية والقضائية، للوقوف على مدى خطورة هذه الجريمة على أمن واستقرار المجتمعات.

4- المواجهة التقنية والأمنية للمشرع الاتحادي الإماراتي لجريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي .

5- بيان الآلية المناسبة للمشرع الاتحادي من خلال القانون الاتحادي رقم (34) لسنة 2021 بشأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية بدولة الإمارات العربية المتحدة لمواجهة جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي .

6- التعرف على الدليل الجنائي الرقمي ودوره في إثبات جريمة نشر الأخبار الكاذبة بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي، والوقوف على أنواع الدليل الإلكتروني، وبيان الفرق بينه وبين الدليل التقليدي، وتوضيح النصوص القانونية الضابطة لكيفية التفتيش والبحث عن الدليل الإلكتروني، وبيان حجية الدليل الإلكتروني في إثبات جريمة نشر الأخبار الكاذبة في القانون الإماراتي.

7- عرض حلول مكافحة جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، من خلال تقديم النظريات القانونية والأحكام القضائية، وآراء فقهاء القانون، والتطرق إذا لزم الأمر إلى آراء علماء الاجتماع وعلماء النفس في هذا الشأن.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في أهمية موضوعها الحيوي وهو **المواجهة الجنائية لجريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي من خلال دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة،** حيث يُنظر إلى الإنترنت على أنها تُعدُّ أعظم وسيلة اتصال توصل إليها الإنسان في الوقت الراهن، حيث إنها تعمل على التواصل بين جميع البشر، وخرج من رحم الإنترنت شبكات التفاعل والتواصل الاجتماعي بكافة أشكالها، وفي الفترة الأخيرة أصبحت مواقع التواصل الاجتماعي تؤدي دورًا ملموسًا على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حيث تستعين بها الشعوب في تنظيم التظاهرات والاحتجاجات المطالبة بالحرية والديمقراطية والتغيير، كما استفاد منها محترفو الإجرام الإلكتروني لارتكاب العديد من الجرائم التي باتت تهدد أمن المجتمعات واستقرارها.

كما دخلت استعمالات الإنترنت في الآونة الأخيرة كافة المجالات الإنسانية، سواء الاقتصادية أو التجارية، علاوة على ذلك إلى مجالات الثقافة والإعلام والتعليم والترفيه وغيرها، وقد ازدادت أهميتها في تبادل المعلومات والأفكار والخبرات، وبدأ البعض في استغلال هذه المزايا لارتكاب جرائم عبرها، مما جعل الدول والحكومات تعمل على سن التشريعات المناسبة لمواجهة هذا النوع من الإجرام.

وتُعد شبكات التواصل الاجتماعي من الوسائل المناسبة للمجرمين لارتكاب جرائم بعيدًا عن ملاحقة الجهات الأمنية، حيث يستطيع المجرم عبر مواقع التواصل الاجتماعي ارتكاب الجرائم والإيقاع بالضحايا دون أدنى مجهود ودون الخوف من العقاب، نظرًا لإمكانية التخفي، فضلًا عن إمكانية محو الأدلة الإلكترونية التي تثبت ارتكابه للجريمة عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

وتسعى المجتمعات بشتى الوسائل القانونية والإعلامية إلى الحد من الجرائم المرتكبة عبر شبكة "الإنترنت" بوجه عام ومواقع التواصل الاجتماعي بوجه خاص، حيث يترتب على هذه النوعية من

الجرائم إشكاليات قانونية عدة، نظرًا لتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية والدبلوماسية والسياسية وغيرها، وهذا يتطلب دراسة مواقع التواصل من شتى الجوانب، لوضع التصور القانوني المناسب للتغلب عليها أو الحد منها.

من هذا المنطلق، يمكن تحديد أهمية تلك الدراسة إلى ثلاثة أقسام: أهمية علمية، وأهمية عملية، وأهمية قانونية، من خلال الآتي:

1- **الأهمية العلمية:** تتمثل في التعرف على ماهية شبكات التواصل الاجتماعي، والكشف عن مخاطر شبكات التواصل الاجتماعي، وبيان مفهوم جريمة نشر الأخبار الكاذبة بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي، والتعرف على الدليل الجنائي الرقمي ودوره في إثبات جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وهذا سيقدم خدمة كبيرة لطلاب العلم ولاسيما في مجال القانون العام، حيث ستضيف هذه الدراسة للمكتبة العربية مرجعًا مهمًا يتناول جريمة نشر الأخبار الكاذبة من منظور متكامل، يحتوي على الآراء العلمية من خلال المراجع التي تم الاعتماد عليها، والتطبيقات العملية من وجهة نظر رجال القانون وأفراد المجتمع فيما يتعلق بالآلية المناسبة لمواجهة جريمة نشر الأخبار الكاذبة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

2- **الأهمية العملية:** تتمثل في مجموعة التوصيات التي ستوصي بها الدراسة، والتي يمكن أن يُستفاد منها على أرض الواقع للتفعيل لمكافحة جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، وعرض الحلول القانونية والتقنية لمكافحة جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فهذه التوصيات ستكون خلاصة دراسة علمية قانونية مدعمة بآراء رجال القانون وأحكام القضاء، ومن المأمول أن تحقق نفعًا كبيرًا من الناحية العملية للعالم العربي بوجهٍ عام ودولة الإمارات العربية المتحدة بوجهٍ خاص، كونها تمسّ ظاهرة نعيشها في وقتنا الراهن، والجميع يتطلع إلى

مواجهة هذه الجريمة التي تنمو وتزدهر بنمو وسائل التواصل الاجتماعي التي بات لا غنى عنها في كافة أرجاء العالم.

3- **الأهمية القانونية:** التعرف على كيفية مواجهة جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي من خلال تطبيق القانون الاتحادي رقم (34) لسنة 2021 بشأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية، والتعرف على مدى إمكانية تطبيق قانون الصحافة والمطبوعات لمكافحة الشائعات عبر الإنترنت؛ ومن المتوقع أن تقدم هذه الدراسة توصيات قانونية، يمكن أن يعتمد عليها المشرع في دولة الإمارات العربية المتحدة لسن قوانين جديدة، أو تعديل بعض نصوص القوانين الحالية عملًا بالتوصيات التي ستقدمها دراستنا الحالية.

حدود الدراسة:

1- **النطاق الموضوعي:** تُركز الدراسة على موضوع: **المواجهة الجنائية لجريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي**؛ وفقًا للمرسوم بقانون اتحادي رقم (34) لسنة 2021 في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية بدولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك من خلال تسليط الأضواء على أركانها والعقوبات المقررة لها، وكذا على المواجهة التقنية والأمنية لمكافحة جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وحتى لا تكون وسائل التواصل الاجتماعي منبرًا لنشر الشائعات أو الأخبار المغلوطة، فالرقابة هنا يكون دورها توجيهيًا، ولا تعد قيدًا على حرية الرأي والتعبير، ومن ثم يمكن ضبط حرية الرأي والتعبير عبر وسائل التواصل الاجتماعي، في إطار قانون يوازن بين مصلحة المجتمع وحرية التواصل الاجتماعي عبر الوسائل الإلكترونية.

2- **الحدود الزمانية:** ستقتصر على الفترة من عام 2012 ومروراً بعام 2021 والذي شهد صدور المرسوم بقانون اتحادي رقم (34) لسنة 2021 في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية بدولة الإمارات العربية المتحدة الذي صدر عام 2021 وحتى تاريخ إنجاز هذه الدراسة.

3- **الحدود المكانية:** ستقتصر الدراسة على دولة الإمارات العربية المتحدة؛ ودولة الإمارات العربية المتحدة هي دولة عربية يدين مواطنيها بالدين الإسلامي الحنيف، وبوجهٍ عام، فإذا كانت المجتمعات العربية التي تتسم فيها الحياة الاجتماعية بوجود مبدأ السمع والطاعة، قد وقفت عائقًا لفتراتٍ طويلة دون ازدهار ثقافة حرية الرأي والتعبير، إلا أن هذه الثقافة أخذت في التطور والتغيير منذ انتشار وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري بكافة أشكالها التقليدية والإلكترونية، والتي أتاحت مساحة كبيرة لتنوع الرأي وفتح آفاق متنوعة لتبادل الآراء حول القضايا المطروحة في شتى المجالات.

منهج الدراسة:

نظرًا لخصوصية موضوع الدراسة، سيتم الاعتماد على منهجين من مناهج البحث العلمي، للوقوف على كافة أبعاد موضوع الدراسة، والإحاطة بكافة جوانبه، من أجل تقديم رؤية قانونية شاملة، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

أولًا: المنهج الوصفي التحليلي: فالغرض الرئيسي من استخدامه هو دراسة كافة مظاهر الأخبار الكاذبة وخاصةً عبر وسائل التواصل الاجتماعي في انتشارها، وكذا الإلمام بالجوانب القانونية لمواجهة تلك الظاهرة جنائيًا، حيث يعتبر هذا المنهج طريقة من طرق جمع وتحليل وتفسير البيانات بشكل علمي منظم، وسيعتمد الباحث في هذا المنهج على المراجع العلمية المختلفة التي لها صلة بموضوع الدراسة.

ثانيًا: المنهج الاستقرائي: من أجل استنباط الأحكام القانونية المتعلقة بموضوع البحث، من خلال دراسة القوانين ذات الصلة، واستخلاص المبادئ والقواعد القانونية من خلال المتاح من الأحكام القضائية الصادرة في دولة الإمارات العربية المتحدة، للوقوف على الجانب العملي التطبيقي المتعلقة بخطورة جريمة نشر الأخبار الكاذبة، والتعرف على الحلول القانونية المطروحة لمكافحة هذه الجريمة على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية.

الدراسات السابقة:

أولًا: الدراسات السابقة باللغة العربية:

1. دراسة (عبد الحليم، 2017)، بعنوان: المسؤولية الجنائية عن الاستخدام غير المشروع لمواقع التواصل الاجتماعي "دراسة مقارنة"[(10)]:

سعت هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية: الكشف عن صور الاستخدام غير المشروع لمواقع التواصل الاجتماعي، والتكييف القانوني للاستخدام غير المشروع لمواقع التواصل الاجتماعي، والتفرقة ما بين مسؤولية مقدمي خدمات الإنترنت "متعهد الإيواء خاصة"، ومستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي.

وقد استطاعت الدراسة التوصل إلى عدد من النتائج من أهمها: أن الناظر إلى التشريعات العربية في هذا المجال، يجد المشرع الإماراتي منفردًا بالصدارة، وذلك راجع إلى القيمة القانونية للمرسوم رقم 5 لسنة 2012، والذي نص على مختلف الجرائم التي يمكن أن تقع عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ويبقى بحق من أفضل القوانين في هذا المجال، وذلك رغم وجود بعض المآخذ والنقائص التي يمكن تداركها.

وبناءً على ذلك، أوصت الدراسة بعدد من التوصيات، من أهمها دعوة المشرع الجزائري إلى الاقتداء بشقيقه المشرع الإماراتي، وسن قانون يجرم ويعاقب ويتابع الجرائم الواقعة في العالم الافتراضي،

(10) عبد الحليم. بوقرين (2017). "المسؤولية الجنائية عن الاستخدام غير المشروع لمواقع التواصل الاجتماعي دراسة مقارنة". ***مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية***. الإمارات. الشارقة. المجلد 16. العدد (1). يونيو 2019م.

والتركيز على تلك التي تقع عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ودعوة المشرع الإماراتي إلى تدارك بعض النقائص الواردة في المرسوم 5 لسنة 2012 وتعديل نص المادة (20) من المرسوم الاتحادي رقم (5) لسنة 2012 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، وذلك لتكون كالآتي: "مع عدم الإخلال بأحكام جريمة القذف المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية، يعاقب بالحبس والغرامة التي لا تقل عن مائتين وخمسين ألف درهم ولا تتجاوز خمسمائة ألف درهم، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من سب الغير أو أسند إليه واقعة من شأنها أن تجعله محلًا للعقاب أو الازدراء من قبل الآخرين، وذلك باستخدام شبكة معلوماتية، أو وسيلة تقنية معلومات. ويُعدُّ شريكًا في الجريمة من يدعم ذلك السب أو القذف بأي وسيلة أو تطبيق أو أمر يدل على تقبلهم لذلك، إضافة إلى الذين يعيدون نشره. فإذا وقع السب أو القذف في حق موظف عام أو مكلف بخدمة عامة بمناسبة أو بسبب تأدية عمله عد ذلك ظرفًا مشددًا للجريمة".

وتتميز دراستنا الحالية عن الدراسة الأولى، في أن دراستنا تركز على المواجهة الجنائية لجريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في حين تركز الدراسة الأولى على موضوع المسؤولية الجنائية عن الاستخدام غير المشروع لمواقع التواصل الاجتماعي، ويتضح من خلال هذا الاختلاف أن دراستنا أكثر تخصصًا من الدراسة الأولى لتركيزها على موضوع محدد.

2. دراسة (الأبشيهي، ب.ت)، بعنوان: جرائم النشر والاعتداء على حقوق الملكية الفكرية [11]:

سعت هذه الدراسة للتعرف على جرائم النشر والاعتداء على حقوق الملكية الفكرية، من خلال التعرف على مفهوم جرائم النشر، وبيان حرية الرأي وجرائم النشر وإلقاء الضوء على أركان جريمة النشر، والتعرف على الطبيعة القانونية لجرائم النشر، وبيان الأساس القانوني لهذه الجريمة في القانون المصري، وبيان

(11) عمرو محمد فوزي الأبشيهي (ب.ت). ***جرائم النشر والاعتداء على حقوق الملكية الفكرية***. (رسالة دكتوراة) مصر: جامعة طنطا.

المسؤولية الجنائية عن جرائم النشر، من خلال التعرف على المسؤولية الجنائية للمؤلف، والمسؤولية الجنائية لرئيس التحرير، والمسؤولية الجنائية للطابع والمستورد، والمسؤولية الجنائية للبائع والموزع والملصق والناقل والمترجم.

وقد قامت الدراسة بالتوصل إلى عدد من النتائج، منها: أن نشر الأخبار والحقائق والأحداث التي تدور يوميًا داخل الدولة وخارجها يؤدي دورًا كبيرً في نقل الأفكار المختلفة، كما يتمتع بدور سياسي واجتماعي مهم في تنمية العقول وإزالة اللبس، وله دور كبير في تفعيل الديمقراطية خاصةً في الدول النامية، كما أن حرية الرأي من الحقوق المقدسة للإنسان، فهي تُعدُّ تعبيرًا عن الذات الإنسانية، ونظرًا لهذه الأهمية لحرية الرأي فإنها تتبوأ مكانة عالية في الدول الديمقراطية، لدرجة لا يحد من إطلاقها إلا القيود القانونية التي تهدف إلى وضعها في نطاق معقول، يحول دون استخدامها كسلاح لإلحاق الضرر بالآخرين.

وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات، من أهمها أن لكل إنسان الحق في إبداء رأيه، لكن ليس له الحق المطلق في التعبير عن هذا الرأي، فيجب على كل من له المقدرة على توصيل رأيه إلى العامة عن طريق الوسائل المختلفة، من الصحف أو الفضائيات أو غيرها، أن يحافظ على حقوق الآخرين فلا يسب ولا يقذف، كما يجب عليه أن يحافظ على المصالح العامة للدولة، فلا يغوي ولا يحرض على التخريب والفوضى، فمن حق كل شخص أن ينتقد سياسة الدولة أو الحكومة لكن يجب أن يكون ذلك النقد بناءً يحقق المصلحة العامة.

وتتميز دراستنا عن هذه الدراسة الثانية، في أن دراستنا تركز على المواجهة الجنائية لجريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في حين تركز الدراسة الثانية على موضوع جرائم النشر

والاعتداء على حقوق الملكية الفكرية بوجه عام، ومن ثم يتضح أن دراستنا تركز على موضوع أحدث نظرًا لتناول موضوع شبكات التواصل الاجتماعي ودوره في نشر جريمة الأخبار الكاذبة.

3. دراسة (بن هندي، 2017)، بعنوان: الحماية الجنائية لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي "دراسة في التشريع الإماراتي والمقارن"[12]:

سعت تلك الدراسة إلى إنجاز الأهداف الآتية: معرفة مفهوم مواقع وشبكات التواصل الاجتماعي، ومعرفة إيجابيات وسلبيات مواقع التواصل الاجتماعي عبر شبكة الإنترنت، والتعرف على السياسة الجنائية التي انتهجها المشرع الإماراتي لحماية مواقع التواصل الاجتماعي عبر شبكة الإنترنت، والكشف عن أهم الآليات القانونية اللازمة لمكافحة الجرائم التي تتم عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

ومن خلال الدراسة تم التوصل إلى عدد من النتائج، من أهمها: أن إساءة استخدام شبكات التفاعل الاجتماعي قد يؤدي إلى انتشار ظاهرة العنف الجماعي التي ينتج عنها عدد من الأزمات الأمنية المتمثلة في كافة أشكال العنف بكل صوره، وقد لاحت دعوات كثيرة على مواقع التواصل الاجتماعي، كالفيس بوك وتويتر، تؤدي إلى زعزعة الاستقرار والأمن الاجتماعي كما أن أساليب مواجهة سلبيات مواقع التواصل الاجتماعي تتمثل فيما يلي: السَبق أي السعي دائمًا لاستخدام أحد الموضوعات قبل أن يستخدمه الخصم، والدعاية المضادة المباشرة وتتمثل في الإجابة على مزاعم وادعاءات الخصم مباشرة وتفنيدها.

وقد اختتمت الدراسة بعدد من التوصيات، كان على رأسها: ضرورة انضمام الدول العربية إلى اتفاقية بودابست بشأن مكافحة الجرائم الإلكترونية وإنشاء وحدات متخصصة لدى الدول العربية بالجرائم المرتكبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي تكون مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بعضها ببعض.

---

(12) هند حميد بن هندي. (2017). ***الحماية الجنائية لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي "دراسة في التشريع الإماراتي والمقارن"***. (رسالة ماجستير) الإمارات. عجمان: كلية المدينة الجامعية.

وتتميز دراستنا عن الدراسة الثالثة، في أن دراستنا تركز على المواجهة الجنائية لجريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في حين تركز الدراسة الثالثة على موضوع الحماية الجنائية لمستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي "دراسة في التشريع الإماراتي والمقارن"، ومن ثم يتضح لنا أن الفرق الجوهري بين الدراستين، في أن دراستنا متخصصة في جرائم نشر الأخبار الكاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي، في حين أن الدراسة الثالثة تركز على حماية مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي بشكل عام من شتى الجرائم التي يمكن أن يتعرضوا لها.

4. دراسة (الحسوني، 2017)، بعنوان: الأدلة الإلكترونية في الإثبات الجنائي "دراسة مقارنة"[13]:

سعت هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية: التعرف على الدليل الإلكتروني وإشكاليات الحصول عليه في الجريمة الإلكترونية، والتعرف على الجرائم الإلكترونية وخصوصية إثباتها ووسائل تقييم الأدلة المتحصلة من مسرح ارتكابها، والتعرف على وسائل تقييم الدليل الإلكتروني والضوابط التي تضبط اقتناع القاضي الجنائي به في عملية الإثبات، وبيان مدى حجية الدليل الإلكتروني في عملية الإثبات الجنائي والضوابط التي تحكم القاضي في الاقتناع به.

وقد قامت الدراسة بالتوصل إلى عدد من النتائج، أهمها أنه لا يمكن للتقدم الهائل الذي نشهده اليوم نتيجة ثورة الاتصالات عن بعد، أن يؤتى ثماره إلا إذا واكبه تطور في الفكر الإنساني بحيث يتمكن من المحافظة على آثاره الإيجابية ويتجنب الآثار السلبية التي قد تنتج عنه.

وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات، من أهمها: أنه يجب على التشريعات العربية أن تسرع الخطى من أجل تعديل تشريعاتها العقابية لمواكبة ثورة الاتصالات عن بعد، بحيث لا يحدث انفصال بين الواقع والقانون مما يؤدى إلى الإضرار بالمجتمع وأفراده، لكى تحذو حذو الكثير من التشريعات الأجنبية

(13) خديجة ناصر عبد الله الحسوني (2017). ***الأدلة الإلكترونية في الإثبات الجنائي "دراسة مقارنة"***. (رسالة ماجستير) الإمارات. عجمان: كلية المدينة الجامعية.

وبعض التشريعات العربية، بأن جرمت صراحة الأفعال غير المشروعة التي أفرزتها ثورة الاتصالات، والتى عجزت النصوص العقابية عن ملاحقتها.

وتتميز دراستنا عن الدراسة الرابعة في أن دراستنا تركز على المواجهة الجنائية لجريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في حين تركز الدراسة الرابعة على موضوع الأدلة الإلكترونية في الإثبات الجنائي وهذا يمثل جانب فقط من جوانب دراستنا، ومن ثم فإن دراستنا ستعتمد على الدراسة الرابعة في الجزئية المتعلقة بإثبات جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي مع التوسع بشيء من التفصيل بها.

5. دراسة (المراشده، 2019)، بعنوان: التبليغ عن الجرائم الإلكترونية وطرق إثباتها [(14)]:

سعت هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية: التعرف على كيفية استقبال البلاغ عن الجريمة الإلكترونية، وكيفية التعامل معه، والتوصل إلى حل المشكلات التي تثيرها الجريمة الإلكترونية في واقعنا العملي، والتعرف على إمكانية إعمال النصوص في القانون الجزائي الإماراتي وقانون مكافحة تقنية المعلومات الإماراتي والقواعد التقليدية الواردة في القوانين الإجرائية على التحقيق في الجرائم المعلوماتية، وتبيان مواضع الضعف والقوة في تلك النصوص والقواعد في هذا الصدد.

وقد قامت الدراسة بالتوصل إلى عدد من النتائج، من أبرزها أن البلاغ هو إجراء أو مجموعة من الإجراءات يقوم بها شخص أو أشخاص قد يكون أي منهم له مركز قانوني في الواقعة الإجرامية، مجنيًا عليه، أو مدعيًا بالحقوق المدنية، أو حتى المتهم، وقد لا يكون كذلك كما لو كان فردًا عاديًا، يهدف الفرد بهذا الإجراء تحقيق مصلحة عامة أو خاصة، ومن ثم تحقيق العدالة، ويوجه هذا الإجراء إلى السلطة للقيام بدورها في الوصول إلى الحقيقة.

(14) صقر المراشده. (2019). ***التبليغ عن الجرائم الإلكترونية وطرق إثباتها***. (رسالة ماجستير). الإمارات. الشارقة: أكاديمية العلوم الشرطية.

وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات، من أهمها رفع درجة التعاون الإقليمي والدولي في مجال تبادل المعلومات حول الطرق الحديثة ووسائل ارتكاب الجريمة، والتعاون في مجال تسليم المطلوبين حيث إن معظم مجرمي القضايا الإلكترونية خارج الحدود الإقليمية للدولة، ورفع كفاءات ضباط البحث الجنائي في مجال استخلاص الدليل الرقمي في الجرائم المعلوماتية عن طريق عقد دورات تأسيسية ومتطورة لهم لدى الجامعات والمعاهد المتخصصة ذات العلاقة بمكافحة الجرائم المعلوماتية.

تركز الدراسة الخامسة على موضوع التبليغ عن الجرائم الإلكترونية وطرق إثباتها، في حين أن دراستنا تركز على المواجهة الجنائية لجريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي ، ومن ثم يتضح أن دراستنا متخصصة من حيث موضوعها، ويمكن الاعتماد على الدراسة الخامسة فيما يتعلق بكيفية الإبلاغ عن جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

6. دراسة (المعمري، 2017)، بعنوان: المسؤولية الجنائية عن سوء استخدام حرية التعبير الصحفي "دراسة مقارنة"[15]:

سعت هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية: زيادة وعي الرأي العام بخطورة هذه الظاهرة، وتوضيح دور كل من المؤسسة الصحفية ورئيس التحرير والصحفي، واللاصق والموزعين والبائعين في الجريمة الصحفية، وإيضاح ماهية سوء استخدام حرية التعبير الصحفي، والتعرف على أهدافه والأساليب المستخدمة في إتيانه عبر المؤسسات الصحفية ودور النشر، ومردوداته السلبية من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وقد قامت الدراسة بالتوصل إلى عدد من النتائج، منها: أن حرية التعبير الصحفي تعد حقًا للشعب بمختلف تياراته وجماعاته وطبقاته في التعبير عن آرائه من خلال الصحف المطبوعة والحصول

(15) المعمري. أحمد عادل عبد الله (2017). *المسؤولية الجنائية عن سوء استخدام حرية التعبير الصحفي* دراسة مقارنة. الإمارات العربية المتحدة: مركز بحوث الشرطة. القيادة العامة لشرطة الشارقة.

على الحقائق والأفكار، ومن ثم مراقبة الهيئات الحكومية ومختلف قطاعات المجتمع، وحقها في تعديل ممارستها وبلورتها في شكل يحقق المصالح العامة للمجتمع ويوازي بين الحقوق الشخصية والجماعية، مع التزامه بالقيم الأخلاقية والدينية.

وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات، من أهمها رفع قيمة عقوبة الغرامة الموقعة في العقوبات الأصلية للشخص الاعتباري، بحيث تكون أكبر من عقوبة الغرامة الموقعة للشخص الطبيعي، وذلك لأن الأشخاص الاعتباريين (المؤسسات الصحفية) تُعدُّ المساهم الأكبر في الجرائم الصحفية.

لابد من إبراز الدور الذي تقوم به وزارة الداخلية في مجال الحد من الجرائم الصحفية، ومنها جريمتي السب العلني والقذف، ومدى جسامة العبء الملقى على عاتقها لحماية الجبهة الداخلية والمواطنين الشرفاء.

نجد أن الدراسة السادسة تركز على موضوع المسؤولية الجنائية عن سوء استخدام حرية التعبير الصحفي واستخدم الباحث في تلك الدراسة المنهج المقارن، وتتميز دراستنا عن الدراسة السادسة بأنها تركز على المواجهة الجنائية لجريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ومن ثم فإننا يمكن الاستفادة من الدراسة السابقة في بيان المسؤولية الجنائية لجريمة نشر الأخبار الكاذبة.

7. دراسة (الزيودي، 2016)، بعنوان: جريمة الإرهاب الإلكتروني في التشريع الإماراتي [16]:

سعت هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية: التعرف على مفهوم الإرهاب الإلكتروني وخصائصه وخطره، وبيان أهداف الإرهاب الإلكتروني ودوافعه والوسائل التي يتم الاعتماد عليها، والكشف عن مظاهر الإرهاب الإلكتروني وأشكاله، والتعرف على أركان جريمة الإرهاب الإلكتروني، والكشف عن

(16) أحمد حمدان الزيودي (2016). ***جريمة الإرهاب الإلكتروني في التشريع الإماراتي***. (رسالة ماجستير). الإمارات. دبي: جامعة الجزيرة.

أساليب مكافحة الإرهاب الإلكتروني قبل وأثناء وبعد وقوع الحادث الإرهابي عبر الإنترنت، والتعرف على أساليب التصدي للإرهاب الإلكتروني على المستوى الدولي والإقليمي والوطني.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، من أبرزها: أن جرائم الإرهاب الإلكتروني تعد أحد الآثار السلبية للتقنية العالية، حيث استحوذت هذه الظاهرة الإجرامية على حيز كبير من الدراسات لتحديد مفهومها، الأمر الذي نتج عنه صياغة عدد من المصطلحات للإشارة إليها، كان منها: جرائم الإرهاب الإلكتروني، وجرائم المعلوماتية، وجرائم التقنية العالية، وجرائم الغش المعلوماتي، وصولًا إلى جرائم الإنترنت.

وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات، من أهمها تنمية الوعي لدى الشباب بضرورة الاستخدام الحسن لتقنية الإنترنت، ورفع مستواهم الثقافي والتربوي، من خلال برامج توعوية تبرز الإيجابيات والفائدة الحقيقية من حُسن استخدام هذه التقنية، وغرس القيم الدينية في نفوس الشباب من خلال المحاضرات والتوجيهات والإرشادات الدينية في المدرسة والأسرة والنوادي والمساجد ووسائل الإعلام المختلفة.

وتركز الدراسة السابعة على موضوع جريمة الإرهاب الإلكتروني في التشريع الإماراتي، بينما تتميز دراستنا عن الدراسة السابعة، في أن دراستنا تركز على المواجهة الجنائية لجريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في حين ويمكن الاستفادة منها في بيان مدى خطورة وبشاعة جريمة نشر الشائعات عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

8. دراسة (حسين عيلان، 2017)، بعنوان: نحو استراتيجية أمنية لمواجهة مخاطر شبكات التواصل الاجتماعي [17]:

سعت هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية: التعرف على مفهوم وخصائص شبكات التواصل الاجتماعي، وعقد مقارنة بين شبكات التواصل الاجتماعي والإعلام التقليدي، وبيان نشأة شبكات التواصل الاجتماعي وتطورها، والكشف عن إيجابيات وسلبيات شبكات التواصل الاجتماعي وتقييمها، والتعرف على أبعاد الاستراتيجية الأمنية التي يمكن أن تواجه المخاطر المعاصرة لشبكات التواصل الاجتماعي. وقد تم التوصل من خلال الدراسة إلى عدد من النتائج، من أهمها: أن التقدم الكبير في تكنولوجيا الاتصالات أفضى إلى ظهور وسائط اتصال جديدة أدت إلى تغيير العلاقات الاجتماعية للناس ومظاهر تفاعلهم مع بعضهم البعض، فأصبح الشخص يستسلم لشاشة الكمبيوتر ويبعد عن اللقاءات المباشرة وجهًا لوجه، فيقضي وقتًا كبيرًا في تفاعل افتراضي يقوم باختزال الوقت المخصص للأشخاص الحقيقيين في حياته. وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات، منها ضرورة وضع استراتيجية إعلامية منهجية ومكتملة وشاملة تنبنى على خطة مدروسة تهدف إلى إظهار قضايا المجتمع المهمة إلى جانب العمل على تفعيل مشاركة المجتمع نحو القضايا المحلية عبر شبكات التواصل الاجتماعي عن طريق عمل شبكات تواصل مباشرة مع المسؤولين وصناع القرار، لتشكل مجموعات ضاغطة من أجل حل ومتابعة بعض القضايا.

وتركز الدراسة الثامنة السابقة على موضوع اقتراح استراتيجية أمنية لمواجهة مخاطر شبكات التواصل الاجتماعي، وتتميز دراستنا عن الدراسة الثامنة، بالتركز على المواجهة الجنائية لجريمة نشر الأخبار الكاذبة

(17) حسن علي عيلان (2017). ***نحو استراتيجية أمنية لمواجهة مخاطر شبكات التواصل الاجتماعي***. (رسالة ماجستير). الإمارات. الشارقة: أكاديمية العلوم الشرطية.

عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ومن ثم يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في الحلول المقترحة لمواجهة جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

9. دراسة (الكعبي، 2016)، بعنوان: المسؤولية عن إساءة استخدام الشبكة العنكبوتية [18]:

سعت هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية: التعرف على مفهوم الشائعات وأنواعها في ظل التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والكشف على أساليب مكافحة الشائعات في التشريع الإماراتي، والتعرف على الثغرات القانونية في التشريعات الحالية والمتعلق بمكافحة الشائعات التي تنتشر عبر مواقع الإنترنت والتواصل الاجتماعي. وتم التوصل من خلال الدراسة إلى عدد من النتائج، على رأسها: أن جرائم نشر الشائعات تختلف عن باقي الجرائم بعدد من الصفات في خصائصها العامة، إذ يميزها شرط العلانية، فإذا لم تصل تلك الجرائم المرتكبة علانية إلى الجمهور يسقط عنها صفة جرائم الشائعات، والتشريع المصري والإماراتي والفرنسي أجمعوا على أن جريمة نشر الشائعات هي ذلك العمل غير المشروع الصادر عن أي شخص من شأنه مخالفة التنظيم الإعلامي وأجهزته أو الاعتداء على مصلحة عامة أو خاصة بواسطة أية وسيلة من وسائل الإعلام، منها شبكة الإنترنت. وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات، منها: أنه يجب أن نأخذ بمبدأ عينية النص الجزائي في التشريعات الجزائية لدول العالم المختلفة، من أجل معالجة النقص الموجود في مبدأ الإقليمية الذي يعجز عن حل الكثير من المشكلات الناتجة عن جرائم الشائعات التي تُطلق عبر شبكة "الإنترنت" وكذلك الجرائم العابرة للحدود الدولية التي ينتج عنها آثار سيئة تتسبب في الإضرار بمصالح الدولة الأساسية والجوهرية وأمنها وأمن مواطنيها.

وتتميز دراستنا عن الدراسة التاسعة، في أن دراستنا تركز على المواجهة الجنائية لجريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في حين تركز الدراسة التاسعة على موضوع المسؤولية عن إساءة

(18) الكعبي. حسن عبيد (2016). ***المسؤولية عن إساءة استخدام الشبكة العنكبوتية***. (رسالة ماجستير) الإمارات: دبي: جامعة الجزيرة.

استخدام الشبكة العنكبوتية، ويمكن الاستفادة من هذه الدراسة فيما يتعلق بمخاطر وسائل التواصل الاجتماعي.

10. دراسة (الغفلي، 2018)، بعنوان: الأزمات الأمنية الناتجة عن سوء استغلال حرية الرأي والتعبير "دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة"[19]:

سعت هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية: تقييم الأزمات الأمنية التي نتجت عن سوء استغلال حرية الرأي والتعبير في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتنبيه المسؤولين في الدولة عن خطورة الأزمات الأمنية التي يمكن أن تنتج عن سوء استغلال حرية الرأي والتعبير، ولاسيما عبر مواقع التواصل الاجتماعي، والتعرف على المبادئ اللازمة لمواجهة الأزمات الأمنية الناتجة عن الاستغلال السيئ لحرية الرأي والتعبير في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد قامت الدراسة بالتوصل إلى عدد من النتائج، من أهمها: أن تحديد مدلول حرية الرأي والتعبير يختلف باختلاف الزمان المكان، فمضمون هذه الحرية لا يبقى ثابتًا مع الوقت، وإنما يختلف من زمن إلى آخر ومن دولة إلى أخرى، بل إن مضمون هذه الحرية يختلف داخل المجتمع الواحد من وقتٍ إلى آخر. كما أن الأزمات الاقتصادية يمكن أن تنتج عن سوء استغلال حرية الرأي والتعبير، عندما يقوم البعض باستغلال هذه الحرية لتشويه سمعة الدولة، فينتج عن ذلك عزوف المستثمرين عن الاستثمار في الدولة، ومن ثم التأثير على الحالة الاقتصادية، ويتبع ذلك العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات، من أهمها تفعيل دور المؤسسات الإعلامية لإيجاد رأي عام قوي لترسيخ عادات وتقاليد وأعراف ومعايير واتجاهات، لمواجهة الأزمات الأمنية التي تترتب على

(19) محمد سالم بن نايع الغفلي. (2018). ***الأزمات الأمنية الناتجة عن سوء استغلال حرية الرأي والتعبير دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة***. (رسالة ماجستير). الإمارات: أكاديمية شرطة دبي.

إساءة ممارسة حرية الرأي والتعبير في دولة الإمارات العربية المتحدة، من خلال التصدي للتداعيات الناجمة عن التحولات الاجتماعية الاقتصادية السريعة والمتلاحقة.

نجد من الدراسة العاشرة السابقة أنها تركز على موضوع الأزمات الأمنية الناتجة عن سوء استغلال حرية الرأي والتعبير "دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة"، وهو ما يميز دراستنا القائمة علي المواجهة الجنائية لجريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ومن ثم يمكن الاستفادة من هذه الدراسة من حيث التركيز علي مخاطر وسائل التواصل الاجتماعي.

11. دراسة (عوض، 2016)، بعنوان: أثر مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى الشباب "تجربة مجلسي شبابي علار أنموذجًا"[20]:

سعت هذه الدراسة لتحقيق الأهداف الآتية: إعداد برنامج للتدريب وإنشاء صفحات على موقع ممثلي فيس بوك من أجل تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى الشباب ممثلي العينة التجريبية في هذه الدراسة، ومعرفة هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات الشباب ممثلي العينة التجريبية في مستوى المسؤولية الاجتماعية قبل استخدام البرنامج وبعده.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، من أهمها: أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات الشباب ممثلي العينة التجريبية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) في مستوى المسؤولية الاجتماعية قبل استخدام البرنامج وبعده لصالح الذكور بعد استخدام البرنامج التدريبي، كما أثبتت الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط درجات الذكور والإناث في الشباب ممثلي العينة التجريبية في مستوى المسؤولية الاجتماعية بعد استخدام البرنامج. وقد وضعت الدراسة العديد من التوصيات، على رأسها: أهمية مراقبة مواقع التواصل

(20) حسني عوض (2016). *أثر مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى الشباب تجربة مجلسي شبابي علار أنموذجًا*. فلسطين: جامعة القدس.

الاجتماعي لحماية الشباب من الوقوع في براثن الجرائم الإلكترونية، وتوعية الشباب بمخاطر مواقع التواصل الاجتماعي، حتى يمكن وقايتهم من مخاطرها.

وتتميز دراستنا عن الدراسة الحادية عشرة، في أن دراستنا تركز على المواجهة الجنائية لجريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في حين تركز الدراسة الحادية عشرة على موضوع أثر مواقع التواصل الاجتماعي في تنمية المسؤولية المجتمعية لدى الشباب "تجربة مجلسي شبابي علار أنموذجًا"، ومن ثم يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في الجزئية المتعلقة بالمخاطر الاجتماعي الناتجة عن وسائل التواصل الاجتماعي.

12. دراسة (شناوي وعباس، 2014)، بعنوان: استخدام شبكة التواصل الاجتماعي "الفيس بوك" وعلاقته بالتوافق النفسي لدى المراهقين [21]:

سعت هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية: معرفة مستويات استعمال شبكة التواصل الاجتماعي (الفيس بوك)، والتعرف على علاقة استخدام موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك" بالتوافق النفسي لدى الطلبة المراهقين. وقد استطاعت الدراسة التوصل إلى عدد من النتائج، منها أن الوقت الذي يقضيه الطلبة المراهقون في استخدام الفيس بوك، والذي حصل على أعلى تكرار هو أقل من ساعتين يوميًا، كما جاء مستوى التوافق النفسي لدى الطلبة المراهقين مستخدمي الفيس بوك مرتفعًا. وأثبتت الدراسة وجود علاقة سلبية دالة إحصائيًا بين الوقت الذي يقضيه الطلبة المراهقون في استخدام الفيس بوك وبين مستوى التوافق النفسي. وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات، من أهمها تعيين متخصص نفسي واجتماعي في كل مؤسسة تعليمية لمراقبة سلوك الطلاب وعلاج السلوكيات المنحرفة قبل استفحالها، ويجب على الأسرة متابعة أبنائها، وتوعيتهم بمخاطر مواقع التواصل الاجتماعي.

(21) شناوي، سامي أحمد وعباس، محمد خليل (2014). استخدام شبكة التواصل الاجتماعي الفيس بوك وعلاقته بالتوافق النفسي لدى المراهقين. ***مجلة الجامعة***. المجلد رقم 18. العدد رقم 2.

وتركز الدراسة الثانية عشرة على موضوع استخدام شبكة التواصل الاجتماعي "الفيس بوك" وعلاقته بالتوافق النفسي لدى المراهقين، في حين تتميز دراستنا عن تلك الدراسة، في أن دراستنا تركز على المواجهة الجنائية لجريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، ومن ثم يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في الجزئية المتعلقة بالمخاطر الاجتماعية الناتجة عن وسائل التواصل الاجتماعي.

ثانيًا: الدراسات السابقة باللغة الإنجليزية:

1. دراسة (سيف الدين، وإبراهيم 2020)، بعنوان: (جريمة نشر أخبار كاذبة على وسائل التواصل الاجتماعي) (22):

سعت هذه الدراسة للتعرف على جريمة نشر الأخبار الكاذبة، ومدى تأثيرها على المجتمعات والحكومات في دول العالم.

وقد استطاعت الدراسة التوصل إلى عدد من النتائج، على رأسها: أنه على مدى السنوات القليلة الماضية، توسعت وسائل التواصل الاجتماعي لتصبح منصة أساسية لنشر الأخبار وتداولها، ومنسقًا رئيسًا وناشرًا لـ "الأخبار الكاذبة"، وأصبحت الأمم والحكومات والمنظمات والمجتمعات تواجه العديد من التحديات الناجمة عن نشر الاخبار الكاذبة عبر مواقع التواصل الاجتماعي. دون النظر إلى الآثار الاجتماعية السلبية الناجمة عن استخدام مواقع التواصل الاجتماعي مثل انعزال الشعور عن المجتمع القريب؛ للتواصل مع المجتمع البعيد الافتراضيّ، فنرى الشخص أحيانًا أثناء وجود ضيوفه مندمجًا مع أصدقائه من خلال (الفيس بوك) متناسيًا واجب الضيافة، علاوة على إغفاله أداء بعض المهام، سواء أكانت أسريّة أم في نطاق العمل الوظيفي، وأصبحت هذه المواقع بوابة لبث ثقافة الانحلال الخلقي

(22)Safieddine, Fadi & Ibrahim Yasmin (2020). Fake News in an Era of Social Media. Tracking Viral Contagion, Rowman & Littlefield.

والفساد؛ وذلك لأنَّ هذه وسائل التواصل الاجتماعي خاصة (الفيس بوك) تعد مجتمعًا مفتوحًا لكل الثقافات والتي تشتمل على ما يتعلق بإشاعة قيم الفساد والانحلال، وباتت مواقع التواصل الاجتماعي مكانًا مناسبًا لوضع خطط نشر الجريمة والتطرف أحيانًا، حيث تشكل هذه المواقع تربة خصبة للمتطرّفين حيث يجتمعون ويعززون خبراتهم وتجاربهم الإجراميَّة، وفيها فرصة سانحة لبث الشائعات وترويجها، وفي شتى مناحي الحياة. وقد وضعت الدراسة عددًا من التوصيات، على رأسها: حتمية تضافر الحكومات للتوصل إلى اتفاقية دولية من أجل تعزيز التعاون في مكافحة جرائم نشر الاخبار الكاذبة بشتى صورها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، والعمل على تسليم المجرمين وتبادل الخبرات والمعلومات من أجل مكافحة هذه النوعية من الجرائم المستحدثة. وتتميز دراستنا عن الدراسة الثالثة عشرة، في أن دراستنا تركز على المواجهة الجنائية لجريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في حين تركز الدراسة الثالثة عشرة على وصف هذه الجرائم وآثارها الاجتماعية والاقتصادية على الشعوب والحكومات.

2. دراسة (ميلر، 2019)، بعنوان: (أخبار مزيفة: فصل الحقيقة عن الخيال) [(23)]:

سعت هذه الدراسة للتعرف على المعايير الصحفية ومعايير التحقق من الحقائق، والحماية الدستورية، ودراسات الحالة في العالم الحقيقي، ومساعدة القراء على تحديد الجناة ودوافعهم في نشر الأخبار المزيفة، ووضع استراتيجية علمية لتقييم وتجنب انتشار الأخبار المزيفة.

وقد استطاعت الدراسة التوصل إلى عدد من النتائج، على رأسها: أن مصطلح "الأخبار المزيفة" نشأ بالفعل في نهاية القرن التاسع عشر، في عصر الصحافة الصفراء التي انتشرت في تلك الحقبة، والتي كانت تحتوي على كم كبير من القصص الإخبارية واستراتيجيات التسويق التي تتراوح من الأكاذيب

(23)Miller, Michael (2019). Fake News. Separating Truth from Fiction, Nonfiction — Young Adult, Twenty-First Century Books ™.

الصريحة والدعاية ونظريات المؤامرة إلى الخداع ومقالات الرأي والسخرية، وكل ذلك تم تسهيله ومعالجته بواسطة منصات وسائل التواصل الاجتماعي في الوقت الراهن.

وقد وضعت الدراسة عددًا من التوصيات، على رأسها: وجوب تنمية قدرات الفرد الذهنية والإدراكية لتفنيد الأخبار التي يطلع عليها عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ومحاولة التحقق من صحة هذه الأخبار، ووضعها في ميزان الواقع الحقيقي.

وتتميز دراستنا عن الدراسة الرابعة عشرة، في أن دراستنا تركز على المواجهة الجنائية لجريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في حين تركز الدراسة الرابعة عشرة على تتبع تاريخ نشر الأخبار الكاذبة بداية من الصحافة الصفراء حتى مواقع التواصل الاجتماعي المنتشرة في وقتنا الراهن.

3. دراسة (إيكن، 2016)، بعنوان: (التأثير السيبراني: عالم متخصص في علم النفس الجنائي الشرعي يشرح كيف يتغير سلوك الإنسان عبر الإنترنت) [24]:

سعت هذه الدراسة للتعرف على كيفية استكشاف العلاقة بين التكنولوجيا والسلوك البشري، والبحث عن نقطة انطلاق لجميع الجدل المستقبلي حول كيفية تشكيل الإنترنت لتصورنا للعالم، والتنمية والسلوك، والقواعد والقيم المجتمعية، وحماية الأطفال والسلامة والأمن.

وقد استطاعت الدراسة التوصل إلى عدد من النتائج، على رأسها: أن تأثير الإنترنت يبدأ من تأثير الشاشات على الطفل النامي مرورًا بانفجار الرسائل الجنسية للمراهقين وتسريع السلوكيات القهرية والإدمان على الإنترنت (الألعاب والتسوق والمواد الإباحية)، ومن أهم التأثيرات الجنائية على المجتمع المطاردة الإلكترونية والجريمة المنظمة عبر شبكة الإنترنت.

(24)Aiken, Mary (2016). The Cyber Effect. A Pioneering Cyberpsychologist Explains How Human Behaviour Changes Online, Hachette UK.

وقد وضعت الدراسة عددًا من التوصيات، على رأسها: حتمية مراقبة الإنترنت لحماية الأبناء من الانحرافات الفكرية، والسقوط في براثن جرائم الابتزاز الإلكتروني والجرائم المنظمة.

وتتميز دراستنا عن الدراسة الخامسة عشرة في أن دراستنا تركز على المواجهة الجنائية لجريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي في حين تركز الدراسة الخامسة عشرة على الأبعاد السيكولوجية المتعلقة بتأثير الإنترنت على الطفل منذ بداية عمره، مرورًا بتعرضه لمخاطر الوقوع كضحية من ضحايا الجرائم الإلكترونية.

تعريف المصطلحات:

المواجهة الجنائية لجريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

1- **المواجهة:** هي "مجموعة التدابير القانونية أو الأمنية المنصوص عليها في القانون، والتي تهدف إلى التعامل مع الجريمة".

2- **الجنائية:** هي "الإجراءات القانونية المتعلقة بجريمة منصوص عليها في القانون".

3- **جريمة:** هي: "عمل أو امتناع عن عمل صادر عن إرادة شخص ما، نص عليه المشرع في قانون العقوبات أو القوانين المكملة له وقرر له جزاءً جنائيًا بسبب الضرر الاجتماعي الذي ترتب عليه.

4- **نشر:** هو "استخدام وسائل الإعلام المختلفة بما فيها مواقع التواصل الاجتماعي في إذاعة أو إرسال أو استقبال المعلومات سواء كانت مكتوبة أو مرئية أو مسموعة، سواء في صورة نصوص أو مشاهد أو أصوات أو صور ثابتة أو متحركة لهدف التداول"[25].

5- **الأخبار الكاذبة:** هي الأخبار المغلوطة أو التي تعتمد على جزء من الحقيقة وتضيف له العديد من المعلومات الخاطئة.

(25) سالم. عمر (1995). *نحو قانون جنائي للصحافة*. الكتاب الأول. القسم الأول. الطبعة الأولى. القاهرة: دار النهضة العربية. ص5.

6- **وسائل التواصل الاجتماعي:** هي "عدة مواقع إلكترونية متاحة على شبكة "الإنترنت" والتي يستخدمها الأشخاص لغايات التفاعل والتواصل، فهذه المواقع هي سمة من سمات عصر العولمة والانفتاح على الآخر، وتسهم في تبادل الأخبار وإمكانية تبادل الصور والرسائل بكافة صورها، وتسهم في عملية التبادل الثقافي بين الأمم والشعوب وخلق علاقات صداقة بين أفراد تفصل بينهم آلاف الأميال عبر الكرة الأرضية، مما يساهم في تقريب وجهات النظر بين الشعوب، وسد الفجوات الثقافية التي لم تستطع معظم وسائل الإعلام التقليدية في التغلب عليها".

هيكل الدراسة:

تدور الدراسة حول المواجهة الجنائية لجريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائل التواصل الاجتماعي (دراسة تطبيقية على دولة الإمارات العربية المتحدة) من خمسة فصول، من خلال تناول الإطار التنظيمي للدراسة في الفصل الأول، ثم إلقاء الضوء على ماهية شبكات التواصل الاجتماعي والوقوف على مخاطرها في الفصل الثاني، ثم بيان ماهية جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائط التواصل الاجتماعي في الفصل الثالث، واستعراض الدليل الجنائي الرقمي ودوره في إثبات جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائط التواصل الاجتماعي في الفصل الرابع، وبعدها تناول حلول مكافحة جريمة نشر الأخبار الكاذبة عبر وسائط التواصل الاجتماعي في الفصل الخامس، وأخيرًا خاتمة الدراسة التي تتضمن أهم نتائج وتوصيات الدراسة.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA